مداخلة الوفد الدائم لدولة قطر
حول القانون الدولي الإنساني ونزع السلاح وبناء السلام

5 فبراير 2026

السيدات والسادة الكرام،

يمرّ العالم اليوم بتحديات متسارعة ومتفاقمة، تؤكدها تنامي التوترات على المستويين الإقليمي والدولي، مما يضع قضية نزع السلاح في مرحلة حرجة تتطلب من المجتمع الدولي مضاعفة الجهود وتعزيز العمل المشترك، بوصفها ركناً أساسياً لصون السلم والأمن الدوليين، وحماية المدنيين، وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.

ويشهد عالمنا تصاعداً مقلقاً في الأزمات والنزاعات المسلحة، إلى جانب تزايد الاستقطاب والتهديدات الأمنية، لا سيما في ظل تسارع برامج التحديث النووي، ودمج التقنيات الناشئة، بما فيها الذكاء الاصطناعي، في أنظمة الأسلحة، فضلاً عن المخاطر المتنامية المرتبطة بتسليح الفضاء الخارجي. وتفرض هذه التطورات تحديات غير مسبوقة أمام النظام الدولي، وتستدعي تعزيز الأطر متعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي هذا السياق، تؤكد دولة قطر أن نزع السلاح لا يُعد مسألة أمنية فحسب، بل يُشكّل أداة إنسانية أساسية تسهم في حماية المدنيين والأعيان المدنية، والحد من آثار النزاعات المسلحة، ودعم جهود بناء السلام المستدام، بما ينسجم مع أحكام ومبادئ القانون الدولي الإنساني.

وتأتي مشاوراتنا اليوم في توقيت بالغ الأهمية، في ظل تصاعد النزاعات المسلحة وتزايد استخدام الأسلحة ذات الآثار الإنسانية الكارثية، مما يعيد التأكيد على الترابط الوثيق بين القانون الدولي الإنساني ونزع السلاح وبناء السلام. وتمثل هذه المشاورات فرصة لتعزيز الإرادة السياسية الجماعية، وتجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، وترسيخ نزع السلاح كأداة محورية لحماية الإنسان وتعزيز السلام المستدام.

إن احترام قواعد القانون الدولي الإنساني لا يمكن فصله عن الالتزام الفعلي بمعايير نزع السلاح، إذ يشكّل نزع السلاح أداة وقائية أساسية للحد من المعاناة البشرية وحماية المدنيين. كما أن عملية نزع السلاح تُعد عملية معقدة ومتعددة الأبعاد، تشمل جوانب سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية، وتهدف إلى تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ عمليات السلام، وتحقيق المصالحة السياسية والمجتمعية، فضلاً عن تعزيز مسارات التنمية المستدامة. وفي مرحلة ما بعد النزاعات، يُعد نزع السلاح ركيزة أساسية للتعافي، ومنع تجدد النزاعات، ودعم السلام طويل الأمد.

الحضور الكريم،

توفر مشاورات اليوم منصة مهمة لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، مع التركيز على التدابير القانونية والمؤسسية والسياسات العامة التي أثبتت فعاليتها في تنفيذ التزامات نزع السلاح.

وفي هذا الصدد، أولت دولة قطر أهمية خاصة لإدماج نزع السلاح ضمن جهود الوساطة التي تضطلع بها. ونشير في هذا الإطار إلى استضافة الدوحة في نوفمبر 2025 مراسم توقيع اتفاق الدوحة الإطاري للسلام بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو (حركة 23 مارس)، والذي تضمّن تدابير واضحة لنزع السلاح وتسريح الجماعات المسلحة وإعادة إدماجها. كما جاء اتفاق الدوحة لترسيخ الالتزام بالسلام بين حكومة كولومبيا وجماعة EGC المُعلنة ذاتياً ليؤكد الالتزام بتخفيف المعاناة عن السكان المدنيين، ويمثل خطوة مهمة نحو نزع السلاح وبناء السلام.

ختاماً، نؤكد على أهمية التوصل إلى توصيات عملية قابلة للتنفيذ، من أبرزها: تجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني ومعاهدات نزع السلاح؛ وإدماج نزع السلاح في السياسات الوطنية وفي مسارات الوساطة وبناء السلام منذ المراحل المبكرة؛ وتعزيز الأطر الوطنية وبناء القدرات؛ ودعم نزع السلاح بعد النزاعات بوصفه ركيزة للتعافي والمصالحة والسلام المستدام.

وشكراً لكم.